من قضايا التاريخ السوري

اللجنة العسكرية في حزب البعث وتدمير الدولة السورية

د. سامر عبد الهادي علي
المركز السوري – سيرز
15 آب (أغسطس) 2020

- **التعريف.**
- **الضباط البعثيون ما قبل الوحدة السورية- المصرية.**
- **الضباط البعثيون مطلع الوحدة "اللجنة العسكرية الأولى".**
- **اللجنة العسكرية الثانية "الوحدة والانفصال".**
- ***الصراع بين اللجنة العسكرية وحكومة الانفصال.**
- **انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 والاستيلاء على السلطة.**
- **ما بعد الانقلاب "اللجنة العسكرية والصراع البعثي- الناصري".**
- **اللجنة العسكرية والصراع البعثي– البعثي.**
- **اللجنة العسكرية وبداية الخلافات الداخلية "صراع أمين الحافظ- صلاح جديد".**
- **اللجنة العسكرية والانقلاب الثاني 23 شباط/ فبراير 1966.**
- **اللجنة العسكرية وهزيمة حزيران/ يونيو 1967.**
- **انقلاب عام 1970 ونهاية اللجنة العسكرية.**
- **ما بعد الانقلاب "الحكم الاستبدادي".**

* التعريف:

هي لجنة عسكرية سرية من الضباط البعثيين في الجيش السوري، بدأت عملها في القاهرة سرّاً عام 1960 أثناء الوحدة مع مصر، واستطاعت الوصول للسلطة في سورية إثر الانقلاب الذي نفذته في 8 آذار/ مارس 1963، واستمرت حتى 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1970 حيث انتهت إثر انقلاب حافظ الأسد واستيلائه على السلطة.

* الضباط البعثيون ما قبل الوحدة السورية - المصرية:

كان الظهور الفعلي للضباط البعثيين في الحياة السياسية السورية، وبداية لتشكّل تيار عسكري بعثي هدفه الإمساك بالسلطة منذ آذار/ مارس 1957، عندما رفض العسكريون البعثيون قرار السلطة الحاكمة برئاسة شكري القوتلي نقل رئيس المخابرات العسكرية عبد الحميد السرّاج،

المقرّب من حزب البعث، إلى ملحق عسكري في الهند، واعتصموا في معسكر قطنا وبيدهم أقوى القطعات العسكرية في الجيش السوري (القوة الآلية- لواء مجحفل)، ونتيجةً لهذا العصيان تراجعت السلطات وعدلت عن قرارها، إلا أنّ ذلك شكّل بداية الفراق بين شركاء الحكم اليمين المدني واليسار العسكري، وبدأت تصفية اليمين المدني والتي بلغت ذروتها في آب/ أغسطس 1957 بإقالة رئيس الأركان "توفيق نظام الدين" رمز اليمين، وتعيين الماركسي الولاء "عفيف البزرة" رئيساً للأركان، وتم تشكيل مجلس قيادة عسكري ضم 24 ضابطاً، حكم سورية فعلياً مدّة ستة شهور، مسيطراً فيها على الحياة السياسية، وكان له الدور الأكبر في الوحدة مع مصر عام 1958.

ففي كانون الأول/ ديسمبر 1957 أوفد الرئيس المصري جمال عبد الناصر العميد "حافظ إسماعيل" رئيس أركان القيادة المشتركة للاجتماع مع مجلس القيادة العسكري في سورية، ووضع أمامهم تصوّر عبد الناصر للوحدة، وكان المطلوب في سورية حل الأحزاب وخروج الجيش من السياسة، ولم ينقض شهر على زيارة العميد إسماعيل حتى قرر المجلس العسكري يوم 12 كانون الثاني/ يناير 1958 إرسال معظم أعضائه للقاء مباشر مع عبد الناصر، وقد وافق الجميع على شروط عبد الناصر، وأعلنت الأحزاب السورية حلّ نفسها، وعيّن عبد الناصر أكرم الحوراني نائباً له ورئيساً لاحقاً للوزراء في إقليم سورية.

لم يكن ضباط البعث – من خارج مجلس القيادة – موافقين على حل حزب البعث، فبالرغم من أنهم مع الوحدة ولكن ضد حل الحزب، وزاد سخطهم عندما تم نقل معظم العسكريين البعثيين إلى مصر عام 1959.

* الضباط البعثيون مطلع الوحدة "اللجنة العسكرية الأولى":

شكّل ضباط البعث عام 1959 لجنة عسكرية بقيادة "بشير صادق"، ضمت كل من: "مزيد هنيدي وعبد الغني عياش وممدوح الشاغوري ومحمد عمران"، وهي الأولى زمن الوحدة. ويعود ذلك إلى التدهور التدريجي للعلاقة بين البعثيين وجمال عبد الناصر، حيث أخذ البعثيون العمل على إعادة تنظيم البعث خارج جمهورية الوحدة بقيادة ميشيل عفلق. وفي آب/ أغسطس 1959 عقد حزب البعث مؤتمراً قومياً فصل من صفوفه الناصري عبد الله الريماوي، وازداد استياء البعثيين من تزايد نفوذ وزير داخلية الإقليم وصاحب الحظوة عند عبد الناصر عبد الحميد السّراج. وفي 24 كانون الأول/ ديسمبر 1959 قدّم نائب رئيس الإقليم أكرم الحوراني والوزراء استقالاتهم من حكم الوحدة بسبب إقالة عبد الناصر المهينة لرياض المالكي وزير إعلام الإقليم في أيلول 1959 وتسليم صلاحياته لعبد الحميد السراج. ردّ عبد الناصر بنقل عدد من ضباط البعث إلى السلك الدبلوماسي مبعداً إيّاهم عن الجيش، ما اضطر عدد منهم للانفكاك عن اللجنة العسكرية الأولى.

No: BE 0534.881.160 ISTANBUL – TURKEY | www.scirsr.org | info@scirsr.org

* اللجنة العسكرية الثانية "الوحدة والانفصال":

بدأ أصغر ضباط البعث رتبةً في اللجنة "الرائد محمد عمران" من القاهرة على إعادة تشكيل اللجنة العسكرية بحلّة جديدة غلب عليها الأقليات المذهبية من الضباط البعثيين، وليكون هو الرتبة الأعلى فيها. **وقد ضمّت اللجنة العسكرية هذه كل من العلويين "محمد عمران وصلاح جديد وحافظ أسد"، والإسماعيليان "أحمد المير وعبد الكريم الجندي"**، إضافة إلى شخصين آخرين من السنّة ليسا ذي فاعلية، هما: "عثمان كنعان ومنير الجيرودي".

وفي هذا الإطار قال الأمين العام المساعد الأسبق لحزب البعث ووزير الإعلام السوري الأسبق محمد الزعبي خلال مقابلة مع برنامج "وفي رواية أخرى" على "التلفزيون العربي" "إنّ بذرة اللجنة العسكرية التي أسسها عدد من الضباط السوريين عام 1959 خلال فترة الوحدة مع مصر، كانت طائفية منذ البداية. وعندما تكون البذرة طائفية، فإن النبتة تكون حتماً طائفية". كما ذكر أن نشاط اللجنة العسكرية هذه اتّسم منذ البداية بالسرية التامة، وحرصوا على عدم تسريب نشاطهم إلى مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي "ميشيل عفلق".

بدأت هذه اللجنة عملها منذ عام 1960 ووصولاً إلى 28 أيلول/ سبتمبر 1961 يوم الانفصال، حيث عمل خلالها حزب البعث بالتعاون مع أحزاب سورية عدّة بالتوقيع على وثيقة الانفصال عام 1961، وعلى إثرها اعتقل عدد من أعضاء اللجنة العسكرية في مقدمتهم حافظ الأسد وذلك لمدّة 44 يوماً، ثم تم إعادتهم إلى سورية في إطار عملية تبادل مع ضباط مصريين كانوا قد احتجزوا في سورية.

خضعت سورية عقب الانفصال لقيادة عسكرية على رأسها عبد الكريم النحلاوي، وبدأت الحكومة نهاية عام 1961 بتسريح أكثر من 70 ضابطاً من الجيش معظمهم من الضباط البعثيين، وفي مقدمتهم أعضاء اللجنة العسكرية باستثناء السنّيّان "عثمان كنعان ومنير الجيرودي". وكان من بين المسرّحين حافظ الأسد، الذي أُحيل للخدمة المدنية في إحدى الوزارات، وصدر قرار بعدم إعادة أي ضابط بعثي مسرح للخدمة، كما تم نقل بعضهم ملحقين عسكريين في الخارج مثل أمين الحافظ الذي أُرسل إلى الأرجنتين في 1 كانون الثاني/ يناير 1962.

*الصراع بين اللجنة العسكرية وحكومة الانفصال:

شكّلت قرارات النحلاوي هذه أول مواجهة علنية مع الضباط البعثيين عشية الانفصال، لذلك بدأت اللجنة العسكرية البحث عن حلفاء عسكريين يعملون معها على الإطاحة بالحكومة والسيطرة على مقاليد السلطة، ولم يكن أمامها سوى الناصريين، وحصل التلاقي بينهما في 30 آذار/ مارس 1962 بتمرد حمص ثم حلب الذي قاده جاسم علوان عن الناصريين و محمد عمران عن البعثيين، لكن عودة الخلاف بينهما في 1 نيسان/ أبريل 1962 حول مسألة العودة إلى الوحدة من عدمها قد أظهر هشاشة هذا التحالف، وأنّ العسكريين البعثيين كانوا يستخدمون الناصريين أداة يصلون من خلالها إلى الحكم، وقد أدّى ذلك إلى فشل المحاولة وهروب قياديي اللجنة العسكرية من حلب متوارين عن الأنظار.

فشلت اللجنة العسكرية في الوصول لأهدافها بالسيطرة التامة على حزب البعث من جهة، والسيطرة على البلاد من خلال تسلم مقاليد السلطة من جهةٍ أخرى، لذلك كان لا بدّ من إعادة ترتيب أوراقها، خاصة بعد سجن رئيس اللجنة محمد عمران، وبروز الرائد صلاح جديد كرئيس جديد لها، لذلك فتحت اللجنة حواراً مع قيادة الحزب وبالتحديد عفلق، كما حافظوا على علاقاتهم مع القطريين في الحزب مقابل قطع العلاقات مع الحوراني.

تسارعت الأحداث لصالح العسكريين البعثيين خاصة مع نجاح الانقلاب البعثي في العراق في 8 شباط/ فبراير 1963 ضد حكم عبد الكريم قاسم، وظهرت أصداء هذا الانقلاب على حكومة الانفصال في سورية التي شعرت بخطورة الأوضاع وإمكانية حدوث نسخة انقلابية بعثية في سورية، وراجت الإشاعات في دمشق عن أنّ زياد الحريري يعمل على التحضير لانقلاب يشترك فيه البعثيون والناصريون.

* انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 والاستيلاء على السلطة:

جرى التخطيط لانقلاب على السلطة الحاكمة برئاسة ناظم القدسي من قبل اللجنة العسكرية في حزب البعث، وليس الجناح المدني للحزب، ورغم عدم مشاركة عفلق في هذا الانقلاب إلا أنه لم يعترض عليه. وكان أعضاء اللجنة العسكرية البارزون كل من: محمد عمران، صلاح جديد، حافظ الأسد، كما حصلت اللجنة على تأييد اثنين من الناصريين هما: راشد القطيني ومحمد الصوفي، بالإضافة إلى أحد المستقلين وهو زياد الحريري.

جرى تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي ضم كل من: محمد عمران وصلاح جديد وموسى الزعبي عن حزب البعث، وزياد الحريري وغسان حداد وفهد الشاعر عن المستقلين، وراشد القطيني ودرويش الزوني وكمال هلال وفواز محارب عن الناصريين، ومعهم لؤي الأتاسي رئيساً. وتولى العقيد محمد عمران رئاسة أركان اللواء المدرع 70 في الكسوة، بينما أسند إلى الرائد حافظ أسد قيادة قاعدة الضمير الجوية. وتولى زياد الحريري رئاسة الأركان، والقطيني نائب القائد العام، والحاج إبراهيم قيادة الطيران.

نجح الانقلاب واستولت اللجنة العسكرية على السلطة باسم مجلس قيادة الثورة، وشُكّلت في اليوم التالي حكومة مدنية انتقالية برئاسة صلاح الدين البيطار، وكانت مناصفةً بين حزب البعث والناصريين، وضمّت ضابطين فقط هما الفريق محمد الصوفي وزيراً للدفاع بصلاحيات منزوعة، والعميد أمين الحافظ، الملحق العسكري في الأرجنتين، الذي أستدعي ليصبح وزيراً للداخلية.

بدأ المجلس العسكري إصدار القرارات التي تتناسب وسياسته الهادفة للاستيلاء التام على السلطة، فكانت قراراته ذات اتجاهين، الأول فيما يخص البعث والبعثيين، خاصة بعثيي الجيش، والثانية باتجاه السلطة الحاكمة ومؤسسات الدولة السورية. فكانت أولى الخطوات بما يخص البعث نفسه هي الإفراج عن المسجونين الوحدويين والبعثيين، ومنهم لؤي الأتاسي الذي اتفق عليه رئيساً لمجلس الثورة، ومحمد عمران رئيس اللجنة العسكرية وآخرين مثل حمد عبيد

وإبراهيم العلي ومصطفى طلاس ومحمد النسر، وأعيد كل الضباط المسرحين من البعثيين إلى الخدمة، بينما أبقي العديد من المسرحين الناصريين خارجها أمثال جاسم علوان وحكمت الداية، كما صدر قرار استثنائي بتثبيت ضباط الاحتياط البعثيين في الخدمة العسكرية ضباطاً عاملين.

أما الاتجاه الثاني فقد صدرت عن المجلس العسكري العديد من القرارات التي عُدّت نهاية لحكم الدولة السورية، وبداية الحكم الاستبدادي، فقد أعلن المجلس حالة الطوارئ في البلاد، وهي التي ظلت سارية المفعول لسبع وأربعين سنة لاحقة، كما عُطّل العمل بالدستور السوري ولم يتم وضع دستور جديد حتى 1973، وصدر قرار بحل جميع الأحزاب المناوئة لحزب البعث مع الإبقاء على الحزب الناصري والشيوعي، ونفيت أغلب الطبقة السياسية السورية إلى الخارج، في مقدمتهم الرئيس ناظم القدسي ورئيس الحكومة خالد العظم، وشهد الجيش عمليات تسريح جماعية لضباط غير بعثيين، كما خرجت بنتيجة الانقلاب رؤوس أموال ضخمة إلى الخارج خوفاً من استيلاء الدولة عليها وفق "السياسة الاشتراكية" التي تبناها البعث.

* ما بعد الانقلاب "اللجنة العسكرية والصراع البعثي- الناصري":

بات عسكر البعث ما بعد الانقلاب أمام مواجهة أخرى لتصفية من تبقى في طريق السيطرة التامة على السلطة، ألا وهي كيفية إزاحة رفاق الانقلاب من غير البعثيين "الناصريين والمستقلين". قررت اللجنة العسكرية بدايةً التخلص من كتلة زياد الحريري الأسهل منالاً بهدف التفرغ التام للمواجهة النهائية مع الناصريين. وبأسلوب الخديعة المتبع تم إقناع الحريري بترأس وفد لزيارة الجزائر، ولطمأنته تم إرسال قيادات بعثية مدنية، كما أُرسل المقدم صلاح الجديد مع الوفد، وخلال الزيارة جرى تسريح ضباط الحريري، على رأسهم قائد اللواء 70 المدرع حسن الجلاغي ومدير المخابرات العسكرية محمود الحاج محمود، وعندما عاد الحريري إلى دمشق وجد نفسه خارج المشهد السياسي، وتم إبعاده في 8 تموز/ يوليو 1963 سفيراً في إسبانيا.

بعدها مباشرةً بدأ الصراع بين العسكريين البعثيين والناصريين، وبدأت الاصطفافات داخل الجيش، وبأسلوب الخداع نفسه وصل وفد سوري إلى الإسكندرية صباح الجمعة 18 تموز/ يوليو 1963 برئاسة لؤي الأتاسي وعضوية محمد عمران وفهد الشاعر بحجة إجراء مصالحة مع عبد الناصر، وبعد ساعات قليلة من وصول الوفد إلى مصر جرى الصدام المعدّ بعثياً مع الناصريين، أُريقت فيه الدماء، وجرى تصفية واعتقال العديد من الناصريين في الجيش، حيث جرى إعدام أكثر من عشرين ضابطاً ناصرياً بعد محاكمة صورية جرت في دقائق. وبعد عودة لؤي الأتاسي رفض التصديق على قرارات الإعدام واستقال ناجياً بنفسه من مسؤولية الدم المراق فسارعت اللجنة العسكرية بتعيين عضوها المستجد وغير الأصيل أمين الحافظ رئيساً لمجلس الثورة وقائداً عاماً إلى جانب احتفاظه برئاسة الأركان التي تولاها خلفاً للحريري المطرود قبلها بأيام.

* اللجنة العسكرية والصراع البعثي - البعثي:

بعد التخلص من جميع الخصوم سياسيين وعسكريين، باتت اللجنة العسكرية أمام سلطة شبه مطلقة في إدارة البلاد مع حزبها بجناحه المدني. إلا أنّ ضباط البعث في اللجنة العسكرية الذين وصلوا إلى ما وصلوا إليه لم يكن ينازعهم السلطة هذه سوى قيادة البعث المدنية التي رأوا فيها قيادة بالية لم تعد صالحة للحكم، خاصةً أنها باتت عبارة عن قيادات تقليدية انتهى دورها، ولا بدّ من تيار بعثي جديد قادر على تحمل أعباء المرحلة الجديدة. وقد وجد العسكريون البعثيون في تيار البعث اليساري حليفاً مهماً للمرحلة الجديدة وبديلاً عن القيادة التقليدية التاريخية.

قاد هذا التيار من داخل البعث "حمود الشوفي" الذي استطاع في انتخابات الحزب القطرية الأولى في أيلول/ سبتمبر 1963 إيصال أربعة من رجالاته إلى عضوية القيادة القطرية، بينما لم يفز من أنصار عفلق سوى نور الدين الأتاسي، ثم انتخبت اللجنة العسكرية ممثلين ثلاثة لها في القيادة هم: حافظ أسد وحمد عبيد ورباح الطويل، ووصل الأمر إلى إسقاط صلاح البيطار ذاته – وهو رئيس الوزراء – في انتخابات القيادة، فكانت رسالة واضحة لعفلق بأن زمانه قد اقترب من الأفول. جرى بعدها انعقاد المؤتمر القومي السادس بدمشق في تشرين الأول/ أكتوبر 1963، وفيه وجد عفلق نفسه غريباً عن حزبه الذي أسسه ورعاه لعقدين من الزمن، حيث شهدت كواليس المؤتمر ترتيبات هدفت لإضعاف قبضة عفلق الحزبية تمهيداً لإخراجه من المشهد السياسي، كل ذلك جرى بتواطؤ وترتيب من اللجنة العسكرية ذاتها.

كان العراق المجاور يشهد هو الآخر متغيرات سياسية وحزبية بعثية ولكنها في غير صالح البعث اليساري في سورية، حيث تمكن اليمين البعثي في العراق من تصدر المشهد السياسي العراقي، انعكس على سورية بشبه انقلاب جرى في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 بموافقة ضمنية من عفلق، حيث قامت مجموعة من الضباط العسكريين الموالين له في الجيش باعتقال القيادة المنتخبة وإخراجها إلى إسبانيا. هنا وجد ضباط اللجنة العسكرية أنفسهم أمام مشهد جديد يرتسم، ولا بدّ من إجراء تحالفات جديدة تبقي من خلالها سيطرتها على البلاد، ووجدت اللجنة ضالتها في المدنيين القطريين من البعث، خاصة بوجود أرضية مشتركة بينهما أهمها أنّ معظم لطرفين كانوا من الريف، **كما أنّ نسبة كبيرة منهما من خلفية مذهبية متقاربة (الأقليات العلوية والإسماعيلية والدرزية).**

مع مطلع عام 1964 بدأ صراع آخر بعد التموضعات الجديدة للطرفين، عفلق والضباط الموالين له واللجنة العسكرية بيساريي البعث والقطريين منه، فقد قام اليسار البعثي بطرد صلاح الدين البيطار من عضوية الحزب ورئاسة الحكومة التي أُضيفت إلى أمين الحافظ، في مزيد من التحدي لعفلق، ردّ عفلق بتعيين البيطار نائباً لرئيس مجلس الثورة. كذلك قام الحزب وبدعم من اللجنة العسكرية بترفيع رئيس اللجنة العسكرية محمد عمران إلى رتبة لواء مع تعيينه نائباً لرئيس الوزراء، وعملياً رئيس الوزراء. وتم ترفيع عضو اللجنة صلاح جديد من رتبة مقدم إلى لواء وتعيينه رئيساً للأركان العامة.

No: BE 0534.881.160 ISTANBUL – TURKEY | www.scirsr.org | info@scirsr.org

هذا المشهد السياسي الجديد في سورية دفعت عبد الناصر في تشرين الأول/ أكتوبر 1964 في جلسة ضمت أمين الحافظ ومحمد عمران مع آخرين من أعضاء الوفد السوري إلى مصر، باتهام محمد عمران ورفاقه في اللجنة العسكرية من العلويين بتزعّم **"تنظيم علوي سرّي ملتحف برداء البعث يسعى للانفراد بالسلطة ويستعمل أدوات طائفية في الهيمنة على الجيش ومن ثم البلد".** فكان ذلك جواباً حادّاً من عبد الناصر برفض تقرّب عمران منه.

* اللجنة العسكرية وبداية الخلافات الداخلية "صراع أمين الحافظ- صلاح جديد":

لاقى كلام عبد الناصر لمحمد عمران أثراً كبيراً في نفس عمران، وأراد إثبات حسن النوايا تجاه عبد الناصر لذلك ما إن عاد من مصر حتى أخذ منحىً جديداً ضدّ بعض رفاقه في اللجنة العسكرية، وتحديداً تجاه رئيس الأركان اللواء صلاح جديد، وجاءت الفرصة المناسبة عندما اقترح جديد ترفيع الرائد حافظ الأسد المقرب من جديد إلى رتبة لواء وتعيينه قائداً لسلاح الجو، فكانت مناسبة لاعتراض عمران على الاقتراح، ولم يكتفِ بذلك، بل ذهب إلى القيادة القومية، حيث كان هو أحد أعضائها، ليعلنها صراحةً أمام القيادة أنّ هناك لجنة عسكرية سرية، وأنها تخطط للإطاحة بالقيادة المدنية، وأنها ترمي لبناء دولة على مقاسها الخاص، وأنه بالتالي منحاز للقيادة القومية ولا يريد إلا كشف المستور والخلاص من المنشقين عنها.

ردّت القيادة القومية للبعث على ذلك في كانون الأول/ ديسمبر 1964 بحل القيادة القطرية، التي تعد الواجهة الحزبية للجنة العسكرية. ومن هنا انتقلت الخلافات داخل البعث إلى اللجنة العسكرية ذاتها، نتج عنها ثورة قواعد الحزب على القيادة القومية ونصرةً لقيادتها القطرية، كما تسلّم القطريون الشعب الحزبية والفروع والمنظمات في كامل البلاد، وبالتالي تم إضعاف القوميين لدرجة كبيرة، ومعها تراجع دور محمد عمران السياسي والعسكري، فاضطر للخروج مطروداً كسفير في إسبانيا على خطى سلفه الحريري.

بدأت اللجنة العسكرية عام 1965 وبحجّة دعم الطبقات الضعيفة إجراءات التأميم الواسعة، حيث شملت القطاعات المالية والصناعية والتجارية وسواها، ردّ تجار دمشق بإضراب واسع، قمعته اللجنة بقسوة غير معهودة حتى جرى اقتحام المسجد الأموي بحجة ملاحقة المضربين والمتظاهرين.

عمّقت هذه القرارات ومنعكساتها الخلافات داخل أعضاء اللجنة العسكرية، فاتهم أمين الحافظ "رئيس اللجنة اسمياً" صلاح جديد "الرئيس الفعلي" بسوق البلاد إلى "معمعة طائفية" بسبب محاباته لضباط الأقليات وإيصال الوضع بين الضباط البعثيين إلى حافة الانقسام. نتيجةً لذلك بدأت ترتيبات جديدة داخل البعث خلال هذه المرحلة من عام 1965 بانعقاد ثلاث مؤتمرات للحزب، المؤتمر القطري في آذار، والمؤتمر العسكري الحزبي في نيسان، والمؤتمر القومي في أيار. نتج عن هذه المؤتمرات تسويات بين أطراف الصراع حيث قرّبت بين أمين الحافظ والقيادة القومية، ووصل ميشيل عفلق والعسكر الموالي لصلاح جديد إلى ترتيبات جديدة تخلى فيها عفلق

عن الأمانة العامة للحزب لرفيقه الأردني منيف الرزاز، مكتفياً هو بلقب "القائد المؤسس" الفخري. واستطاع أمين الحافظ استقطاب العديد من ضباط البعث السّنّة تحت عنوان **"مجابهة المؤامرة العلوية"**. بالمقابل **اصطفّ ضباط الأقليات في غالبيتهم مع صلاح جديد لخوفهم من المد السنّي المتعاظم في الجيش**. هذه الاصطفافات قلّصت عدد أعضاء اللجنة العسكرية إلى 16 عضو، تلاه خروج أمين الحافظ ومواليه من اللجنة، ما جعل الطريق مفتوحاً أمام شخصية جديدة هو سليم حاطوم الذي اصطف إلى جانب صلاح جديد.

* اللجنة العسكرية والانقلاب الثاني 23 شباط/ فبراير 1966:

عاد محمد عمران في إجازة صيفية إلى دمشق وبدأ خلالها اتصالاته مع صلاح البيطار بهدف محاولة بناء تحالف قوي يتفوق على تحالف صلاح جديد مع البعثيين القطريين، بالمقابل عمل صلاح البيطار على تمتين العلاقات مع أمين الحافظ بموافقة من ميشيل عفلق. ردّاً على ذلك قام صلاح جديد وعن طريق وزير دفاعه الجديد "حمد عبيد" بنقل قائد اللواء المدرع الخامس العقيد صلاح نمور الموالي للحافظ، وهو أحد أعضاء اللجنة العسكرية أيضاً، إلى دمشق بهدف إضعاف أحد أهم عناصر قوة أمين الحافظ العسكرية. رفض نمور القرار فأمر صلاح جديد مصطفى طلاس نائب نمور في اللواء باعتقاله وإرساله إلى دمشق، فكانت تلك القشة التي قصمت ظهر البعير مع أمين الحافظ وعبره مع القيادة القومية.

تداعت القيادة القومية للاجتماع في 8 كانون الأول/ديسمبر 1965 لبحث الأزمة، وقررت بعد أيام من الانعقاد حل القيادة القطرية وإقالة الوزارة وحل البرلمان المعين وإعادة تشكيل مجلس الرئاسة، **كما تقرر استدعاء اللواء محمد عمران من منفاه الإسباني وزيراً للدفاع، رغم اعتراض خصمه القديم أمين الحافظ، لكن عفلق رأى في عمران ورقة رابحة باعتباره علوياً وبالتالي يستطيع كسب ولاء عدد مؤثر من الضباط العلويين لإحباط مخطط صلاح جديد في استعمالهم في صراعه ضد عفلق – الحافظ. لكن فشل عمران أيضاً في هذه المهمة، بينما نجح فيها صلاح جديد مستحوذاً على ولاء أولئك الضباط العلويين.** بعد هذا التفوق لصلاح جديد والاستيلاء على اللواء المدرع الخامس بحمص قررت القيادة القومية إقالة عدد من ضباط اللجنة العسكرية من مناصبهم العسكرية، وهم: أحمد سويداني مدير المخابرات العسكرية، وسليم حاطوم قائد كتيبة المغاوير، وعزت جديد قائد اللواء 70 المدرع بالكسوة.

كانت قارات القيادة القومية هذه بمثابة الشعرة التي قصمت ظهر البعير، حيث قامت اللجنة العسكرية صباح 23 شباط/ فبراير 1966 بقيادة صلاح جديد بالانقلاب على القيادة القومية لحزب البعث، التي ضمت مؤسس الحزب ميشيل عفلق ورئيس الجمهورية أمين الحافظ. فقد تحرك لواء الكسوة المدرع السبعين ومعه كتيبة المغاوير لتحاصر أمين الحافظ في بيته حيث خاض المهاجمون والحرس المدافع معركة دموية شرسة انتهت باعتقال الحافظ ومقتل الكثيرين من عناصر الطرفين. كما تم اعتقال عفلق والبيطار وعمران لكن صلاح جديد بعد فترة يسّر هروب عفلق والبيطار لشخصيتهم الاعتبارية، ولعدم تحمل البطش بهم في السجن.

No: BE 0534.881.160 ISTANBUL – TURKEY | www.scirsr.org | info@scirsr.org

كان من أهم نتائج هذا الانقلاب إنهاء البعثيين التقليديين وتخليهم عن السياسة نهائياً، فقد أكمل عفلق طريقه إلى البرازيل، وأعلن البيطار انسحابه النهائي من حزب البعث في بيان أصدره من بيروت، بينما رُمي كل من أمين الحافظ ومحمد عمران في السجن حتى تم الإفراج عن المعتقلين السياسيين بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967. كذلك تخلى صلاح جديد عن رتبته العسكرية لإكمال السيطرة على الحزب وحكم سورية، وهنا تقدّم حافظ الأسد إلى قيادة اللجنة العسكرية لحزب البعث، كما تولى منصب وزارة الدفاع السورية.

* اللجنة العسكرية وهزيمة حزيران/ يونيو 1967:

شكلت التصفيات المتلاحقة داخل الجيش السوري، خاصة للضباط السّنة، عاملاً أضعف كفاءة الجيش السوري، وما إن جاءت سنة 1967 إلا وكانت جاهزية الجيش السوري في أسوأ حال. كانت اللجنة العسكرية وقتها تضم كلاً من: وزير الدفاع وقائد الطيران حافظ الأسد، ومدير المخابرات العامة عبد الكريم الجندي، ورئيس الأركان العامة أحمد سويداني، وقائد الجبهة مع الكيان الصهيوني أحمد المير، ومعهم رباح الطويل.

عمل صلاح جديد على تصعيد خطابه تجاه الكيان الصهيوني في محاولة منه لكسب عطف الجماهير وإظهار نفسه أنه في مقام عبد الناصر. وفي تشرين الثاني /نوفمبر 1966 قام رئيس الوزراء السوري يوسف زعيّن ومعه وزير الخارجية إبراهيم ماخوس ورئيس الأركان أحمد سويداني بزيارة القاهرة والاجتماع مع عبد الناصر، عرض فيها عبد الناصر توقيع اتفاق للدفاع المشترك بهدف تقوية موقفه تجاه "إسرائيل" من جهة، وتجاه النظام الهاشمي في الأردن، حيث كانت العلاقات متوترة مع الأردن بسبب حرب اليمن والتوجه السياسي المختلف لكلا الجانبين على المستوى الدولي في تلك المرحلة.

جاء يوم 7 نيسان/ أبريل 1967 الذي كان يوماً فاصلاً في مسيرة نظام البعث كحاكم وصاحب القرار في البلاد، وتحديداً صلاح جديد، ففي هذا اليوم اخترقت أسراب من الطيران الإسرائيلي سماء دمشق وفي العيد العشرين للبعث، واستطاع الطيران الإسرائيلي إسقاط 6 طائرات سورية فوق العاصمة. سارع عبد الناصر بإرسال قائد القوات الجوية المصرية الفريق أول صدقي محمود إلى دمشق عارضاً تسلم مصر قاعدتين جويتين جنوب سورية بهدف حماية الأجواء السورية. رفضت دمشق الطلب خشية استغلال عبد الناصر لهذا الوجود لصالح أنصاره الناصريين، وقَبِلَ صلاح جديد ومن معه، وتحديداً وزير الدفاع وقائد الطيران حافظ الأسد تحمّل هذه الصفعة على قبول المساعدة المصرية. كذلك رفضوا المساعدة التي عرضها العراق للدفاع عن دمشق من التهديدات الإسرائيلية باجتياح العاصمة السورية. وما إن جاء يوم 6 حزيران/ يونيو 1967 حتى شنّت قوات العدو الصهيوني هجوماً عنيفاً استهدف المطارات المصرية والسورية، وبالرغم من التهديدات الإسرائيلية المستمرة إلا أنّ الطائرات السورية بقيت قابعةً في قواعدها دون أي تحرّك حتى تحولت إلى أهداف ثابتة ومكشوفة للقصف الصهيوني، ما أدى إلى تدمير معظمها. وفي التاسع من حزيران أعلن عبد الناصر هزيمته، واحتلت "إسرائيل" في هذا

العدوان كل من سيناء والضفة الغربية، **والجولان السوري الذي أعلن وزير الدفاع حافظ الأسد سقوطه قبل أيام من دخول الصهاينة إليه، ما يعني تسليمه دون قتال للعدو الصهيوني دون أي طلقة، في خيانة غير مسبوقة في تاريخ سورية الحديث والمعاصر.**

* انقلاب عام 1970 ونهاية اللجنة العسكرية:

كان لهزيمة حزيران أثرٌ كبيرٌ على الداخل السوري، وتحديداً بين كل من صلاح جديد وحافظ الأسد، حيث حصل الانشقاق بين الجانبين بسبب تحميل جديد وزر الهزيمة لحافظ الأسد، خاصة قراره بسحب الجيش وإعلان سقوط القنيطرة بيد "إسرائيل" قبل أن يحدث ذلك فعلياً، بالإضافة إلى تأخر غير المبرر لسلاح الجو السوري في دعم نظيره الأردني. ووصلت الخلافات بينهما أوجها خلال أحداث أيلول الأسود في الأردن عام 1970، حيث أرسل صلاح جديد الجيش السوري لدعم الفدائيين الفلسطينيين، لكن حافظ الأسد امتنع عن تقديم التغطية الجوية للجيش ما تسبب في فشله أيضاً، وعلى إثرها قام صلاح جديد بعقد اجتماع للقيادة القطرية لحزب البعث ووقررت بالإجماع إقالة وزير الدفاع حافظ الأسد مع رئيس الأركان مصطفى طلاس من منصبيهما بحزب البعث، لكن حافظ الأسد لم يرضخ للقرار وتمكن في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 بمساعدة كثير من الضباط البعثيين والقطع الموالية للبعث السوري في الجيش من القيام بانقلاب على صلاح جديد ورئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي وسجنهما مع العديد من رفاقهم في سجن المزة العسكري فيما عُرف "بالحركة التصحيحية". وأنهى حافظ الأسد بالتالي الخلافات الطويلة التي قامت بين البعثيين أنفسهم من جهة، وبين أعضاء اللجنة العسكرية أنفسهم من جهةٍ أخرى، وبذلك قضى نهائياً على اللجنة العسكرية التي كانت سبباً رئيساً في تدمير الدولة السورية منذ ما قبل عهد الوحدة حتى عام 1970، ليبدأ الأسد بناء دولته الخاصة في سورية، التي قامت على الاستبداد والاحتكار والفساد والطائفية البغيضة، تحولت فيها سورية إلى ساحة صراعات داخلية قادها الأسد ضد كل معارض لمنظومته الإجرامية الفاسدة.

* ما بعد الانقلاب "الحكم الاستبدادي":

بعد الانقلاب تولى حافظ الأسد منصب الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة، وقام بتعيين أحمد الخطيب رئيساً اسمياً مؤقتاً، حيث قام خلالها بترتيب أوراقه ليعلن في 22 شباط/ فبراير 1971 توليه صلاحيات رئيس الجمهورية، ثم رئيساً للجمهورية العربية السورية رسمياً في 12/ آذار 1971 ولمدّة سبع سنوات بعد ادعائه إجراء استفتاء شعبي. وفي عام 1973 وضع أول دستور في ظل البعث كرّس الحزب قائداً للدولة والمجتمع، وألغى التعددية السياسية والاقتصادية، واحتكر الإعلام والتعليم وكل مفاصل الحكم.

وتكريساً لسلطته قام بالتخلص من كل رفاقه البعثيين مدنيين وعسكريين، معلناً تفرّده المطلق بالسلطة، وأهم هؤلاء:

- **عبد الكريم الجندي:** انتحر صبيحة 1969/3/2 في مكتبه بدمشق بعد أن كتب رسالة حذّر فيها من ميول وتوجهات حافظ الأسد واتهمه بالخيانة.
- **محمد عمران:** أُخرج من السجن عقب هزيمة حزيران 1967 فذهب إلى لبنان، وفي عام 1972 جرى اغتياله في مدينة طرابلس إثر خلافات بينه وبين حافظ الأسد.
- **صلاح جديد:** سَجنه حافظ الأسد إثر انقلاب 1970 وبقي في سجن المزة العسكري حتى وفاته عام 1993.
- **نور الدين الأتاسي:** أودع السجن مع صلاح جديد، وأطلق سراحه عام 1992، وسافر إلى فرنسا مباشرةً للعلاج من مرض السرطان، وتوفي فيها.
- **أحمد المير:** تم تعيينه سفيراً لسورية في إسبانيا بعدما كان قائد القوات السورية خلال حرب 1967، حيث تم تحميله وزر الهزيمة، وتوفي عام 2007.

أُعيد انتخاب الأسد في استفتاءات متتابعة أعوام 1978 و1985 و1992 و1999 إلى أن توفي في 10 حزيران 2000 ليتولى ابنه القاصر بشار الأسد رئاسة الجمهورية وراثياً بعد جلسة هزلية لما يسمى مجلس الشعب السوري.

في الختام يمكن القول أنّ وصول حافظ الأسد للسلطة وإنهاء كل ما تبقى من مؤسسات الدولة السورية ما كان ليتم لولا تلك اللجنة العسكرية التي مثّلت قمّة الطائفية والأقلوية، وكانت الذراع العسكري لهم في الوصول إلى السلطة كتنظيم ثم الأسد كفرد. ولا يمكن أن نغفل في هذا الإطار القرارات الرعناء، سواء بقصد أو بغيره، التي اتخذها عبد الناصر في سورية زمن الوحدة، التي كانت سبباً رئيساً في وصول تلك الطغمة العسكرية للحكم من جهة، وفي إنهاء الطبقة السّنيّة التقليدية سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وبالتالي تدمير المجتمع السوري، وفي هذا الإطار نذكر بعض الكلمات للرئيس الأسبق شكري القوتلي حينما أطلّ على شاشة التلفزيون السوري من سويسرا، حيث كان يتلقى العلاج، في خطاب كان الأخير له، حيث جاء في كلمته المتلفزة: **"لقد كان في أساس الأخطاء كلها قاعدة واحدة: تأمين الأقلية وتخوين الأكثرية، وتسليط هيئات مصطنعة وأفراد على تنفيذ اشتراكية تعاونية لا يؤمنون بها، ولا يعملون من أجلها، ولا يفهمون أي مبدأ من مبادئ العدالة والتعاون، وكان كل مدار الثقة بهم أنهم حاقدون يكرهون الناس، ويتطيرون من وجوه الخير".**